



المركز التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

مذكرة توجيهية | رقم 13

رؤى متقاطعة:

إعادة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للخروج من عباءة إصلاحات المؤسسات المالية الدولية

المركز التونسي للاقتصاد

02/11/2023

III. مسح إصلاحات المؤسسات المالية الدولية في المنطقة

أ. خفض الدعم الشامل للمواد الغذائية والمنتجات الطاقية أو التخلص منه تدريجيا

ب. إنشاء شبكات أمان اجتماعي مُوجَّهة

ت. إصلاح منظومة التقاعد

VI. قياس تأثير إصلاحات أنظمة الحماية الاجتماعية

أ. عدم وفاء أنظمة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهدافها المعلنة في تحقيق التغطية

الشاملة والفعالة بالحماية الاجتماعية.

ب. فشل برامج شبكات الأمان المُوجَّهة التي تُرَوِّج لها المؤسسات المالية الدولية في الوصول إلى الفئات الأشد فقرا والأكثر

ضعفا.

ت. فعالية الدعم المُعمَّم في الحد من الفقر ومن أوجه عدم المساواة من خلال توفير الحماية الاجتماعية للجميع

ث. الآثار المتركمة للإصلاحات التي تقودها المؤسسات المالية الدولية على أنظمة الضمان الاجتماعي: تأثير التقشف في

الميزانية على الرعاية الصحية

V. تقصّي سُبُل المقاومة والبدائل المتاحة

IV. مسارات للمُضيّ قدما

الملاحظات والمراجع

شكر وتقدير:

لقد استفادت هذه الورقة من الملاحظات القيّمة لذيبي سيبون في إطار أنشطة المساندة الفنية لمنتدى سياسات الضمان الاجتماعي الشامل. وتعود هذه الورقة في جزء منها إلى نشاط بحثي تعاوني شارك في تنظيمه كلّ من المرصد التونسي للاقتصاد ومركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية في شكل ندوة افتراضية انعقدت في جويلية 2023 بعنوان « إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي: التدمير التدريجي للأنظمة الشاملة والمُعَمَّمة ».

وتضمّنت الورقة أيضا بعض مُدخلات المؤتمر الإقليمي لمنتدى سياسات الضمان الاجتماعي الشامل، الذي أشرف على تنظيمه كلّ من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية والمرصد التونسي للاقتصاد ومنظمة مسارات التنمية، والذي انعقد في سبتمبر 2023 في الأردن. وبهذه المناسبة، تولّت مؤلفة هذه الورقة إدارة حلقة نقاش وورشة عمل لمناقشة النتائج الأولية للأبحاث حول آثار إصلاحات المؤسسات المالية الدولية والسياسات البديلة المُقترحة، بالإضافة إلى آليات بناء أجندة المناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تمّت معالجة هذه المسائل من منطلق الآثار التي خلفتها إصلاحات المؤسسات المالية الدولية على الحقوق.

مقدمة

لطالما ادّعت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أنّ توصياتها وشروط إقراضها لا تنبع من أيديولوجيتها بقدر ما هي نتاج بحوث دقيقة ومؤطرة ضمن سياقات محدّدة بهدف معالجة المشكلات التي قد تواجهها الدول على مستوى ميزان المدفوعات. ويأتي القول بأنّ الإصلاحات المقترحة تتماشى مع حقوق الإنسان وتراعي المعايير الدولية للعيش الكريم¹ من بين المزاغم الشائعة الأخرى التي يتمّ الترويج لها. وتكرّس سرديّات المؤسسات المالية الدولية في علاقة بمسائل الضمان الاجتماعي بعض هذه الالتزامات المزعومة.

¹ على سبيل المثال، يتعاون البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية منذ عام 2016 على مستوى أراضيات الحماية الاجتماعية. أمانة المرفأفي. «إلغاء دعم

ولكن، تدفع شروط المؤسسات المالية الدولية البلدان، على أرض الواقع، إلى إدخال إصلاحات كبيرة على أنظمة الضمان الاجتماعي لديها، وتعزيز انتهاج سياسات تزعم أنها «تعويضية» أو أكثر فعالية في مواجهة التكاليف الاجتماعية الباهظة للتكشف. إذ إنّ الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي تعمل على تغيير ديناميكيات أنظمة الضمان الاجتماعي، ولاسيما منظومة الدعم على وجه الخصوص، من خلال التدمير المُنهَج والتدريجى لأنظمة التغطية الشاملة والمُعَمّمة. وفي السياق ذاته، فرض البنك الدولي حزمة من الإصلاحات على أنظمة الضمان الاجتماعي للانتقال نحو برامج أكثر استهدافا تعتمد التحويلات النقدية كآلية للتصدي للفقر والتفاوتات الاجتماعية.

تهدف ورقة «رؤى متقاطعة» هذه إلى الكشف عن الأضرار التي ألحقتها كلّ من السياسات الرامية إلى استبدال منظومة الدعم وغيرها من الإصلاحات التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية بالحماية الاجتماعية في خمسة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصر ولبنان والأردن والمغرب وتونس). وتسعى كذلك إلى تسليط الضوء على التشابهات المذهلة بين الإصلاحات المقترحة في شتّى بلدان المنطقة دون مراعاة للسياقات المختلفة. وستستعرض الوثيقة لاحقا كيف أنّ «وصفة الإصلاحات» الجاهزة هذه لم تفشل في حلّ المشكلات التي تعاني منها هذه البلدان على مستوى ميزان المدفوعات فحسب، بل قوّضت كذلك إمكانية وصول الناس إلى خدمات الحماية الاجتماعية، وكوّنت التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة من خلال تدهور مؤشرات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية على غرار توافر هذه الخدمات العمومية والمقدرة على تحمّل تكاليفها. ويشمل ذلك أيضا الحيلولة دون حصول السكان المحليين على حقوقهم مثل الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الغذاء وفي نظام غذائي صحي، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في الحياة الكريمة.

III. مسح إصلاحات المؤسسات المالية الدولية في المنطقة

تنزع المؤسسات المالية الدولية، رغم مزاعمها المتكررة باقتراح إصلاحات تراعي السياقات المختلفة، إلى تقديم وصفة السياسات نفسها لمعظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النحو الموضح في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: السياسات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: تقارير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي بين 2011-2022، انظر الملحق 1)

الدولة	خفض الدعم	توجيه شبكة الأمان الاجتماعي	إصلاح منظومة التقاعد	تقليص/ تسقيف كتلة الأجور
مصر	✓	✓		✓
الأردن	✓	✓	✓	✓
لبنان	✓	✓		
المغرب	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	✓	✓	✓

وعادة ما تحتوي هذه الصيغة، عند التطرق إلى أنظمة الحماية الاجتماعية، على توصيات بخفض الإنفاق العمومي من خلال إدخال إصلاحات عدّة تشمل ما يلي:

أ. خفض الدعم الشامل للمواد الغذائية والمنتجات الطاقية أو التخلص منه تدريجياً:

تندرج هذه السياسة المعممة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي ضمن الشروط التي فرضها على جميع البلدان الخمسة التي غطتها الدراسة. وتعتبر المؤسسات المالية الدولية أنّ الدعم الشامل مكلف وغير فعال، ويخدم استهلاك الأسر الغنية أكثر من استهلاك الأسر الفقيرة (أخطاء إدماج مرتفعة).

وفي السنوات الأخيرة، رفعت تونس تدريجياً الدعم عن السلع الأساسية²، بما في ذلك المواد الغذائية والمنتجات الطاقية، عملاً بالشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في الاتفاقيات المبرمة منذ عام 2013. ولقد تسارعت وتيرة الإصلاحات في عام 2022 خاصة في علاقة برفع الدعم عن المحروقات³. وعلى نفس المنوال، أدخلت مصر إصلاحات على منظومة الدعم تمسّياً مع شروط صندوق النقد الدولي الواردة في مختلف الاتفاقيات المبرمة في السنوات الأخيرة. ولقد استهدفت إصلاحات منظومة الدعم هذه نظام الدعم التمويني التاريخي للمواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لبنان قد اتخذ خطوات عملية في اتجاه إصلاح منظومة الدعم من خلال رفع الدعم عن المحروقات⁴ على الرغم من عدم توفّله إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 2022. وبالمثل، انتهج المغرب سياسة التخلص التدريجي من الدعم علماً وأنه قد رفع الدعم نهائياً عن المحروقات⁵، ويعتزم رفع الدعم تدريجياً عن الغاز والسكر والقمح⁶.

ب. إنشاء شبكات أمان اجتماعي موجهة:

تسعى المؤسسات المالية الدولية إلى التخفيف من الانعكاسات السلبية للتخفيض في دعم المواد الغذائية والمنتجات الطاقية على الفئات السكانية الفقيرة والمستضعفة. ولذلك، تعمل هذه المؤسسات بمعونة البلدان المعنية على توطيد برامج التحويلات النقدية الموجهة وشبكات الأمان الأخرى الموجهة للأسر الفقيرة أو استحداثها في محاولة منها للحدّ من الفقر. ويتمّ ذلك عادة من خلال ما يقدّمه البنك الدولي من تمويلات ومساعدات فنية.

ويشمل ذلك برنامج الأمان الاجتماعي الذي تمّ إحداثه في تونس في عام 2019 (بما في ذلك البرامج الأقدم مثل البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة أو نظام العلاج المجاني ونظام العلاج بالتعريفية المنخفضة)، وبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ الذي تمّ إحداثه في لبنان في عام 2021، والذي يهدف إلى تعزيز البرنامج الوطني المعمول به لدعم الأسر الأكثر فقراً⁷. ويشمل ذلك أيضاً كلاً من برنامج تكافل وكرامة الذي وضعته مصر في 2015، وبرنامج الدعم التكميلي (تكافل) الذي وضعته الأردن في 2019 فضلاً عن برنامج تيسير الذي تمّ إحداثه في المغرب في عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أنه عادة ما يتم تحديد المستفيدين من هذه البرامج باستخدام الاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل، وغالباً ما تكون هذه العملية مرتبطة بالسجلات الاجتماعية⁸.

ت. إصلاح منظومة التقاعد:

يندرج إصلاح منظومة التقاعد في إطار توصيات صندوق النقد الدولي لبلدان المنطقة بخفض الإنفاق الاجتماعي. وتشمل هذه الإصلاحات الترفيع في سنّ الإحالة على التقاعد (من 60 إلى 62 سنة في تونس، ومن 60 إلى 63 سنة في المغرب)، وزيادة مساهمات العاملين في القطاع العام في الصناديق الاجتماعية (من 20 إلى 26 في المئة في المغرب)، بالإضافة إلى تقليص مساهمات أصحاب العمل في الصناديق الاجتماعية (وهو إجراء اتخذته الأردن بصورة وقتية لزيادة فرص العمل ولا سيما في صفوف النساء).

² المواد الأساسية: تقشّف الدولة يفقر المواطنين/ات». انكفاضة، 2 سبتمبر 2022. <https://inkyfada.com/fr/2022/09/02/levee-des-subsidies-de-base-en-tunisie>

³ ندى الطريقي وأماني بن سيك علي، منظومة دعم المحروقات، ورقة تفسيرية رقم 1، المرصد التونسي للاقتصاد، أكتوبر 2022. https://www.economie-tunisie.org/fr/systeme_subventions_carburants

⁴ «رفع الدعم الكامل عن المحروقات». صحيفة L'Orient-Le Jour، 12 سبتمبر 2022. <https://www.lorientlejour.com/article/1311170/suppression-totale-des-subsidies-sur-les-subsidies.html>

⁵ وزارة المالية المغربية. «وزارة المالية المغربية: إصلاح نظام التعويضات. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 أكتوبر 2023. <https://www.finances.gov.ma/fr/dccp/compensation/Pages/R%C3%A9forme-de-la-compensation.aspx>

⁶ أباشي شامامبا، «غاز البوتان والسكر والدقيق: هل سيرفع المغرب الدعم!»، مجلة 28 kirfa laicnaniF، ديسمبر 2022. <https://www.financialafrik.com/2022/12/28/gaz-butane-sucre-farine-le-maroc-va-debrancher-les-subsidies/>

⁷ لونا دايج، «البطاقة التمويلية: استجابة للأزمة الاقتصادية في لبنان. ما مدى فعالية برامج التحويلات النقدية؟»، مركز معرفة المجتمع المدني، دعم لبنان، ماي 2022. <https://civilsociety-centre.org/paper/ration-card-response-economic-crisis-lebanon-what-extent-are-cash-transfer-programs-effective>

⁸ السجل الاجتماعي المؤخذ: نظام معلوماتي وطني يتيح تسجيل الأسر التي ترغب في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي واستهدافها بناء على مؤشر اجتماعي واقتصادي لكل أسرة.

وتهدف هذه السياسات المتعلقة بأنظمة الضمان الاجتماعي إلى وضع حدٍّ لمشاكل ميزان المدفوعات مثل العجز في الميزانية والعجز في الميزان التجاري من خلال التقليل في النفقات الاجتماعية الموجهة للعموم. ويُرافق ذلك أيضا خفض فاتورة الأجور في القطاع العام باعتباره من الشروط أو التوصيات التي وجهها صندوق النقد الدولي لجميع البلدان التي شملتها هذه الدراسة، باستثناء لبنان⁹، مما يؤثر سلبا على الخدمات العمومية لأنظمة الضمان الاجتماعي. ولذلك، تدفع المؤسسات المالية الدولية باتجاه استبدال مجالات الإنفاق الاجتماعي هذه بنهج تقييدي إزاء استهداف الفقر في مسعى منها للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الإجراءات على الفئات الضعيفة. ولكن، وكما يُوضّح القسم التالي، يُؤثر كلٌّ من تقليص آليات الحماية الاجتماعية والتدابير الموجهة المقترحة سلبا على وصول السكان إلى حقوقهم الإنسانية. ويُعمّقان التفاوتات بسبب تضييقهما نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفشلهما في الوصول بشكل فعّال إلى الأسر الفقيرة التي تكون في حاجة ماسّة إلى الدعم.

⁹ بسبب الأزمة المالية في لبنان وانهيار الليرة اللبنانية، انهارت قيمة أجور العاملين بالقطاع العام مما دفع حتى المؤسسات النيوليبرالية مثل صندوق النقد الدولي إلى الدعوة إلى تقديم الدعم المالي لهم.

IV. قياس تأثير إصلاحات أنظمة الحماية الاجتماعية

تعهّدت المؤسسات المالية الدولية، ولاسيما البنك الدولي، (على الورق على الأقل) بالعمل على توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية انسجاما مع الغاية 3 من الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة والتي تنصّ على «استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا بحلول عام 2030»¹⁰. بيد أن تفكيك المؤسسات المالية الدولية لآليات الحماية الاجتماعية قد قوّض إمكانية الوصول إلى الحق في الحماية الاجتماعية ولاسيما لدى الفئات الضعيفة. وينطوي الحق في الضمان الاجتماعي، في إطار المعايير الدولية، على توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لجميع الأشخاص طوال دورة الحياة بهدف حمايتهم من كافّة المخاطر التي قد تعترضهم خلال مراحل الحياة المختلفة (الطفولة والرشد والشيخوخة). ويقتضي ذلك اتباع نهج مُعَمَّم وشامل وكاف ومستدام، مع ضرورة أن «يتم تقديم هذا الدعم، سواء كان نقديا أو عينا، دون تمييز»¹¹. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون تغطية الحماية الاجتماعية فعّالة للاستجابة للمخاطر التي قد تعترض بعض أصحاب الحقوق مثل الأطفال أو النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة، ولتلبية احتياجاتهم الخاصة كذلك. وكمثال على ذلك، يمكن أن تشمل تغطية الحماية الاجتماعية أو مزاياها توفير حدٍّ أدنى من الدخل للأشخاص الذين لا يستطيعون العمل في حالة البطالة أو الأبوة/الأمومة أو الشيخوخة، أو في حالة المرض أو الإعاقة. ويهدف الحق في الحماية الاجتماعية أيضا إلى ضمان حصول الجميع على رعاية صحية جيدة، والحيلولة دون حدوث أي انتهاك للحق في الغذاء أو الحق في التعليم خاصة للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الحق في الحماية الاجتماعية إلى تغطية المقوّمات الأساسية المختلفة للحق في الحياة الكريمة مثل الحق في الغذاء والحق في السكن. وسيقدّم هذا القسم أهمّ الطرق التي أثرت بها إصلاحات المؤسسات المالية الدولية سلبا على الحق في الحماية الاجتماعية.

¹⁰ مجموعة البنك الدولي. «بيان مشترك لرئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم والمدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر». البنك الدولي، 26 جوان 2015. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/06/30/joint-statement-world-bank-group-president-ilo-director-general-guy-ryder>

¹¹ المفوضية السامية لحقوق الإنسان: لمحة عن الحق في الضمان الاجتماعي/ الحماية الاجتماعية: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues>

أ. عدم وفاء أنظمة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهدافها المعلنة في تحقيق التغطية الشاملة والفعالة بالحماية الاجتماعية.

لا تدعم المؤسسات المالية الدولية بلدان المنطقة في الالتزام بمعايير «إمكانية الوصول» للحق في الضمان الاجتماعي. إذ إنّها تُشجّع على اتباع نهج قائمة على استهداف فئات بعينها وتروّج لها بدلا من تطوير أو تحسين الأنظمة والتدابير الشاملة للفئات المختلفة من أصحاب الحقوق. وهو الأمر الذي يتعارض مع أحد مبادئ إمكانية الوصول الذي ينصّ على ما يلي: «ينبغي أن يحظى جميع الأشخاص بتغطية نظام الضمان الاجتماعي، بمن فيهم الأفراد والفئات الأكثر حرمانا وتهميشا، دون تمييز». ونتيجة لذلك، سجّلت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدّلات أدنى بكثير من المعدّلات العالمية الخاصة بالتغطية بالحماية الاجتماعية لمختلف أصحاب الحقوق (الجدول 2).

الجدول 2: التغطية الفعالة بالحماية الاجتماعية حسب المجموعة السكانية سنة 2020 أو في آخر سنة متاحة (%) (المصدر: منظمة العمل الدولية)¹²

العالم	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ¹³
السكان المشمولون باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية	46.9
الأطفال	26.4
الأمهات اللواتي لديهنّ رضع	44.9
الأشخاص ذوو الإعاقات الشديدة	33.5
إصابات العمل	35.4
العاطلون عن العمل	18.6
كبار السن	77.5
الأشخاص المستضعفون المشمولون بالمساعدة الاجتماعية	28.9
	26.4

ويمكن أن تساهم مؤشرات أخرى في توضيح عجز إصلاحات المؤسسات المالية الدولية عن الحد من الفقر والحماية من الآثار الاجتماعية للعديد من الأزمات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جائحة كورونا، الحرب في أوكرانيا، إلخ...). فقد أظهر المسح الذي أصدرته «الإسكوا» عام 2022 أن «مستويات الفقر في البلدان العربية متوسطة الدخل¹⁴ قد ارتفعت منذ تفشي الجائحة من 18.3 في المئة في عام 2019 إلى 21.6 في المئة في عام 2022»، وهي مستويات يُتوقع ارتفاعها في عامي 2023 و2024.¹⁵

ب. فشل برامج شبكات الأمان المُوجّهة التي تُروّج لها المؤسسات المالية الدولية في الوصول إلى الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا.

إنّ نطاق تغطية برامج شبكات الأمان المُوجّهة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، والتي قد تقوم في بعض الحالات بتصميمها والمساهمة في تنفيذها، أضيق بكثير من نطاق تغطية الأنظمة الاجتماعية الشاملة. وغالبا ما تحتوي هذه البرامج على أخطاء استبعاد كبيرة، وقد تفشل في الوصول حتّى إلى النسبة المحدودة من الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا الذين تعتزم استهدافهم على النحو المُوضّح في الأمثلة الواردة في الجدول 3.

الجدول 3: أمثلة عن أخطاء الاستهداف في شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مصادر مختلفة)

البرنامج	التأثير
برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للاستجابة للأزمة وجائحة كوفيد 19- في لبنان	تعطّل البرنامج لمدة عامين، وتجنب الاستحواذ السياسي عليه بشقّ الأنفس. ¹⁶ ومن المُقدّر أن يغطّي هذا البرنامج بصيغته الحالية احتياجات 147.000 أسرة. ولكن، يقدر البنك الدولي أنّ 155 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر المدقع، وأنّ 356 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر الأعلى. وإذا افترضنا عدم وجود أخطاء في الإدماج (وهذا أمر غير متوقّع)، فإن أقل من 50% من الأسر الفقيرة هي التي سيضمّلها البرنامج فعلا. ¹⁷
برنامج تكافل وكرامة في مصر	يبلغ خطأ الاستبعاد في البرنامج 55% في الشريحة الخمسية الأكثر فقرا، و75% في الشريحة الخمسية الثانية. ¹⁸ وبعبارة أخرى، تم استبعاد 55% من الأشخاص الذين يعتزم البرنامج استهدافهم من بين أفقر 10% من السكان، و75% من أولئك الذين ينتمون إلى ثاني أفقر 10% من السكان بشكل خاطئ. وهذا أمر مثير للقلق للغاية، خاصة وأن غالبية السكان (60%) هم في الواقع إما فقراء أو عرضة له. ¹⁹

¹² «رصد الحماية الاجتماعية». منظمة العمل الدولية | منصة الحماية الاجتماعية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أوت 2023. <https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=3426>

¹³ منظمة العمل الدولية، «الحماية الاجتماعية». منظمة العمل الدولية | منصة الحماية الاجتماعية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 أكتوبر 2023 <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=19>.

¹⁴ يشمل ذلك الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، تونس والمغرب.

¹⁵ موجز لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2021-2022: تأثير النزاع في أوكرانيا على اقتصادات البلدان العربية، 2022، الإسكوا: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/survey-december2022-en.pdf>

¹⁶ منظمة العمل الدولية، نحو أرضية حماية اجتماعية في لبنان: السياسات المتاحة والتكلفة المقدرة للمنح الاجتماعية المرتبطة بدورة الحياة، مذكرة سياسات، مارس 2021، <https://www.social-protection.org/gimi/ResourcePDF.action?id=57582>

¹⁷ سارينا د. كيد «دخان ومرآيا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. <https://isspt-mena.com/ISSPF-/04/wp-content/uploads/2023-Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed.1.pdf>

¹⁸ سارينا د. كيد «دخان ومرآيا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. <https://isspt-mena.com/ISSPF-/04/wp-content/uploads/2023-Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed.1.pdf>

¹⁹ البنك الدولي. مجموعة البنك الدولي تمدّد استراتيجيتها الحالية في مصر لمدة عامين. بيان صحفي. أبريل 2019. <https://www.worldbank.org/30/04/en/news/press-release/2019-world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-maintain-momentum-on-reforms>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أوت 2023.

يتضمن البرنامج أخطاء كبيرة في الإدماج والاستبعاد. إذ لا ينتفع ما يُقدَّر بنحو 42 في المئة من الشريحة الخمسية الأكثر فقرا بالتغطية الصحية أو المساعدات المالية المُقدَّمة من طرف شبكات الأمان المُوجَّهة على غرار برنامج الأمان الاجتماعي.²⁰ وعلى الرغم من أنَّ البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، والذي يندرج ضمن برنامج الأمان الاجتماعي، قد وُضع خصيصاً للشريحة الخمسية الأدنى، إلا أنه لا يغطي سوى 12.6% من الشريحة الخمسية الأدنى و8.5% من الشريحة الخمسية الثانية.	برنامج الأمان الاجتماعي في تونس
يحتوي هذا البرنامج على أخطاء كبيرة على مستوى الاستبعاد. إذ إنه يستهدف المواطنين الأردنيين فقط، ما يعني استبعاده للعدد الكبير من اللاجئين. ويُعزى ذلك إلى أنهم «مُدججون في مشاريع المساعدة الأخرى التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الأخرى».²¹	برنامج تكافل في الأردن

²⁰ البنك الدولي، تكامل سياسات الحماية الاجتماعية والعمل في تونس: بناء الأنظمة والارتباط بالوظائف، مذكرة سياسات، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ديسمبر 2022، الصفحة 38.

²¹ صندوق المعونة الوطنية، مشروع التحويلات النقدية الطارئة في الأردن، التقييم الاجتماعي السريع، الحكومة الأردنية، اليونيسف، <https://documents1.worldbank.org/curated/en/950581604948526387/pdf/Environmental-and-Social-Impact-Assessment-Jordan-Emergency-Cash-Transfer-COVID-19-Response-Project-P173974.pdf>، الصفحة 37.

تترك أخطاء الاستبعاد الكبيرة معظم الأشخاص الأشد فقرا والأكثر ضعفا دون إمكانية الوصول إلى أي شكل من أشكال الدعم على صعيد الحماية الاجتماعية.

ويمكن القول إنَّ ذلك ليس مفاجئاً بالنظر إلى المنهجية المعيبة/ المُختلّة التي تتبّعها غالبية برامج شبكات الأمان المُوجَّهة. إذ تعتمد معظم البرامج المُوجَّهة التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية، مثل برامج التحويلات النقدية، إلى استخدام الاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل. وتقوم هذه الاختبارات بتقييم الأسر استناداً إلى عدد من المؤشرات المُستمدّة عادة من المسوح الأسرية المحفوظة في السجلات الاجتماعية. ولكن هذه البيانات عادة ما تنقصها الدقّة (يميل المستجيبون إلى الكذب في المسائل التي قد تؤدي إلى استبعادهم من البرنامج) وغير مُحيّنة. وكمثال على ذلك، تعتمد صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل في لبنان على مسح للأسر تمّ إجراؤه في عام 2011.²² ويعني ذلك أنَّ هذه البيانات لا تعكس على الإطلاق الوضع الحالي خاصة في ظل التدهور السريع للوضع الاقتصادي في بلدان مثل لبنان وبدرجة أقلّ مصر وتونس. وبالإضافة إلى ذلك، توجد مشكلة أخرى على مستوى البيانات التي تعتمد عليها الاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل تتمثل في أنه يتمّ جمعها على مستوى الأسرة المعيشية. ويعني ذلك أنَّ الأفراد الفقراء الذين يعيشون في أسر غير فقيرة - مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن - يتمّ استبعادهم من هذه البرامج على الرغم من حاجتهم إلى الدعم.

وتميل عدّة تخمينات إلى توقّع أن يتمّ توزيع التحويلات النقدية بشكل مُنصف بين أفراد الأسرة الواحدة.²³ ولكن، أظهرت العديد من الدراسات أنَّ النساء والأطفال، على سبيل المثال، يحصلون على أقلّ من نصيبهم العادل من موارد الأسرة.²⁴

²² سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/..wp-content/uploads/2023/ISSPF-04/wp-content/uploads/2023/Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed_1.pdf، الصفحة 17.

²³ يتم صرف برامج التحويلات النقدية في تونس ولبنان إلى رب الأسرة، وهو الزوج أو الأب، ما لم تكن المرأة مطلقة أو أرملة.

²⁴ كارولين كريدادو بيريز. النساء غير المرئيات: فضح تحيز البيانات في عالم مُصمم للرجال. أبرامز، 2019.

ت.فعالية الدعم المُعمَّم في الحد من الفقر ومن أوجه عدم المساواة من خلال توفير الحماية الاجتماعية للجميع

لطالما شددت المؤسسات المالية الدولية على عدم فعالية الدعم المُعمَّم، بيد أنَّ الواقع يُثبت خلاف ذلك. إذ يُعتبر الدعم المُعمَّم من تدابير الحماية الاجتماعية القليلة في المنطقة التي تعالج مشكلة «الوسط المفقود»، أي الأشخاص الذين ليسوا بفقراء والذين، في الوقت نفسه، لا تشملهم آليات الحماية الاجتماعية الأخرى ما يجعلهم أكثر ضعفاً وهشاشة.²⁵ ولقد أثبتت التجربة في تونس أنَّ دعم المواد الغذائية والمنتجات الطاقية كان له أثر إيجابي في القضاء على الفقر يتجاوز آثار بعض برامج التحويلات النقدية المُوجَّهة.²⁶

²⁵ المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.

ويتميّز الدعم المُعمَّم بقدرته على الوصول إلى جميع الفئات الفقيرة والضعيفة بما في ذلك الفقراء والأطفال وكبار السن والنساء. ولئن يبدو توزيع الدعم بالقيمة المطلقة (أي من يستفيد من تكلفة الدعم) تراجعياً للوهلة الأولى، فإن توزيعه فيما يتعلق باستهلاك الأسر تدريجياً نسبياً. ففي تونس، على سبيل المثال، تمثّل تحويلات الدعم غير المباشرة 7.7 في المئة من القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الشريحة الخمسية الأدنى دخلاً، بينما لا تمثّل سوى 1.5 في المئة فقط من القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية ضمن الشريحة الخمسية الأعلى دخلاً.²⁷ ويعني

²⁶ مؤسسة فريدريش إيبيرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلا غطاء: دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعية-دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب، 2023. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19788.pdf>

²⁷ المرجع السابق. الصفحة 35.

²⁸ صلاح الدين مخلوف،

الصندوق العام للتعويض، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ماي 2017 <https://inkyfada.com/09/wp-content/uploads/2018/09/caisse-g%C3%A9n%C3%A9rale-compensation-inkyfada.pdf> الصفحة 11.

²⁹ عبد التواب بركات. «التلاعب بدعم الخبز: تحويل الدعم من العيني إلى النقدي». المعهد المصري للدراسات. 26 أبريل 2022. <https://en.episs-eg.org/unipulation-of-bread-subsidy-shift-from-in-kind-to-cash-/subsidy>

³⁰ رنا حسني ورشا رمضان. «دعم الغذاء أو التحويلات النقدية: تأثير إصلاح دعم الغذاء على الأسر المصرية». New Medit XVII ، العدد الثالث (2018): 22-9. <https://doi.org/10.30682/nm1803b>

³¹ المرصد التونسي للاقتصاد، مفاجأة في محطات الوقود: زيادة جديدة في أسعار المحروقات. أكتوبر 2022. https://www.economie-tunisie.org/ar/surprise_a_la_pompe_AR

³² سلمى حسين، المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.

³³ مؤسسة فريدريش إيبتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلا غطاء: دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعية-دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب، 2023. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19788.pdf> الصفحة 116-117.

³⁴ منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة المغربية، تحليل أوجه عدم المساواة في مجال الصحة في المغرب، 2022. [https://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2022/Rapport%20Analyse%20iniquit%C3%A9s%20au%20en%20sant%C3%A9Maroc%20\(1\).pdf](https://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2022/Rapport%20Analyse%20iniquit%C3%A9s%20au%20en%20sant%C3%A9Maroc%20(1).pdf) الصفحة 24.

³⁵ سحر مشماش وحسام شمام، التقشف: المرض المزمن للصحة العمومية، البوصلة، 2022.

ذلك أن هذه الإعانات غير المباشرة لا تدعم استهلاك الأفراد الأشد فقرا فحسب، بل يمكنها أن تقلل أيضا من التفاوتات الاجتماعية. وفي الواقع، ارتبط دعم المواد الغذائية في تونس بتراجع قدره 1.1 نقطة مئوية في معامل جيني الذي انخفض من 38.5 إلى 37.4 في عام 2011.²⁸ وتشمل الافتراضات الإشكالية الأخرى التي ينطوي عليها النهج القائم على استهداف الفقر توقع أن التحويلات النقدية ستكون قادرة على تعويض إلغاء الدعم. ولكن، لوحظ أنه لا تتم مراجعة مبالغ التحويلات النقدية تلقائيا تزامنا مع رفع الدعم. ففي مصر، تدرس الحكومة إلغاء نظام دعم المواد الغذائية (بما في ذلك بطاقات التموين ودعم الخبز) لفائدة التحويلات النقدية المشروطة²⁹ مما يهدد الأمن الغذائي للأسر المعيشية حسب إحدى الدراسات.³⁰ وبالإضافة إلى ذلك، فإن التداعيات واسعة النطاق لإلغاء الدعم على الاقتصاد، وبالتالي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لا يتم في كثير من الأحيان تقييمها ودراساتها بشكل جيد لضمان تعويض التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بشكل مناسب وعلى النحو الكافي. ولعل حالة دعم المحروقات هي المثال الأكثر وضوحا في هذا السياق لأن نظام الدعم هذا لا يرجع بالفائدة على الأسر فحسب، بل يشمل جميع قطاعات الاقتصاد. ولذلك، فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب رفع الدعم سيكون له حتما تأثير على القدرة على تحمل تكاليف بعض المنتجات أو الخدمات الأساسية للأسر المعيشية من بين آثار أخرى ضارة بحقوق الإنسان.³¹

ث. الآثار المترتبة للإصلاحات التي تقودها المؤسسات المالية الدولية على أنظمة الضمان الاجتماعي: تأثير التقشف في الميزانية على الرعاية الصحية

عادة ما تشمل التدابير التقشفية في الميزانية التي أوصت بها المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك التدابير المتعلقة بتقليص فاتورة الأجور العمومية، كافة القطاعات. ولا تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الانتداب في الخدمات العمومية، مثل الصحة والتعليم، التي تعاني في كثير من الأحيان من نقص في الموظفين وفي التمويل. وتصر حكومات المنطقة على انتهاج سياسات صحية قائمة على مستويات منخفضة من الإنفاق الحكومي على الصحة مع ارتفاع الإنفاق من المال الخاص. وفي واقع الأمر، تنفق بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقا لتقديرات المؤسسات المالية الدولية، أقل من المتوسط العالمي للإنفاق الاجتماعي، وأقل من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأقل من نصف ما تنفقه الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال. وهي تحتاج، في المتوسط، إلى إنفاق 5.3% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الاجتماعي بحلول عام 2030 لتحقيق خمسة أهداف حاسمة من أهداف التنمية المستدامة.³² ولقد أدى ذلك إلى تدهور جودة الخدمات العمومية وانحسار نطاقها. ويجري استبدال الخدمات العمومية على نحو متزايد «بالحلول» غير المنصفة للقطاع الخاص. وهي حلول لا يمكن للجميع تحمل تكاليفها، وغالبا ما تكون غير متوفرة في المناطق الأقل حظا. وفيما يلي بعض الأمثلة عن تأثير هذه التفاوتات في الرعاية الصحية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجدول 4: أمثلة عن أوجه عدم المساواة في نتائج الرعاية الصحية (مصادر مختلفة)

البلد	التفاوتات الصحية
الأردن	أدى الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية إلى إصابة ثلث الأطفال في الأردن بفقر الدم. وترتفع هذه النسبة لتبلغ 38% بين الأطفال الأكثر فقرا، وتنخفض إلى 18% بين أطفال الأسر الأكثر رفاهيا. ³³
المغرب	أدى التفاوت في توافر خدمات الرعاية الصحية وفي المقدرة على تحمل تكاليفها إلى التباين في متوسط العمر المتوقع. إذ يزيد متوسط العمر المتوقع في المناطق الحضرية الأكثر ثراء بـ 4.4 سنوات عن المناطق الريفية الأقل نمواً. ويلعب التفاوت في الدخل دورا هاما كذلك. إذ تبلغ نسبة الأطفال الذين أصيبوا بالالتهاب الرئوي وعولجوا منه 80.5 في المئة في الشريحة الخمسية الأكثر فقرا و 95.6 في الشريحة الخمسية الأكثر ثراء. ³⁴
تونس	يعاني قطاع الصحة العمومية من نقص حاد في الأطباء والممرضين والمعدات. وتعاني بعض الولايات من افتقار كامل أو نقص حاد في أطباء الاختصاص مثل الأطباء النفسيين وأطباء الأمراض الجلدية وأطباء أمراض النساء. ³⁵

36 أولغا جيلي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.

³⁹ سارينا د. كيد «دخان ومرابا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/ISSPF-Smoke-/04/uploads/2023-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed_1_.pdf

وتوجد العديد من البدائل المقترحة التي يُمكن أن نذكر من بينها ما يلي:

- حماية منظومة الدعم الشامل القائمة والتي تعمل على رأب الصدع بين التكلفة الحقيقية لبعض السلع الأساسية ومداخيل غالبية السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة في سياق يتسم بالاعتماد الكبير على الأسواق الدولية وارتفاع معدلات وأسعار القيم السوقية. وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية مثل الرعاية الصحية العمومية والتعليم العمومي والقطاعات الاجتماعية الأخرى للحد من التفاوتات القائمة، ولضمان المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان مثل الحق في الغذاء والصحة والمياه والتعليم.

- مقارنة الحماية الاجتماعية باتباع نهج شامل بدلا من نهج الاستهداف القائم على استخدام الاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل: ويشمل ذلك تنفيذ برامج تعتني بكافة مراحل دورة الحياة مثل المعاشات التقاعدية الاجتماعية الشاملة للمستفيدين وبرامج إعانات الأطفال الشاملة. ويُذكر أنه يجري بالفعل تطوير برنامج شامل للأطفال في المغرب من هذا القبيل. كما تمت دراسة جدواه في تونس، وأظهر نتائج واعدة دون أن يتم اعتماده بعد.⁴²

- وتشمل البرامج والمبادرات البديلة الأخرى كلاً من إعانات البطالة وسياسات سوق العمل النشطة، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي لتشمل العمّال في القطاع غير المنظم، وتطوير برامج لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.⁴³

يتعيّن على الحكومات العمل على توسيع الحيز المالي للاستثمار في الأنظمة الشاملة غير القائمة على الاشتراكات، ولضمان التمويل المستدام للحماية الاجتماعية بدلا من الاعتماد على تمويل الاقتراض وتنفيذ شروطه الصّار.

- عوض الاستثمار في السجلات الاجتماعية التي تعدّ أدوات موجهة خصيصا لاستهداف الفقر، تنطوي الأنظمة الشاملة على إنشاء سجلات موحدة تضمن حصول جميع الأشخاص على الموارد التي يحتاجونها. ويتطلب ذلك القيام بحملات قوية للتشجيع على التسجيل في السجل المدني الوطني، أي العمل مع الإدارات المعنية بالتسجيل المدني لضمان البدء في إصدار شهادات الميلاد وبطاقات الهوية الوطنية. ويُعد من الأجدى الاستثمار في هذا المجال خاصة وأنه يُوفّر أرضية صلبة لتحسين الروابط بين القطاعات المختلفة.

مُعالجة الأسباب الجذرية لقضايا الضمان الاجتماعي مثل التبعية للأسواق الدولية والمديونية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية وتقوية الروابط التجارية الإقليمية لضمان الوصول إلى السلع الأساسية (كالأدوية والغذاء والطاقة وغيرها).

VI. مسارات للمضي قدما

من المهمّ العمل لا على المستوى الوطني فحسب، ولكن أيضا على المستوى الإقليمي في سبيل مُناصرة السياسات التقدمية للحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى أوجه التشابه بين السياقات وفشل الإصلاحات السابقة والحالية للمؤسسات المالية الدولية، يُمكن للأطراف الإقليمية الفاعلة أن تستثمر معارفها ومهاراتها الجماعية في مقاومة إملءات المؤسسات المالية الدولية، وفي تقديم دراسات حالة عن سياسات بديلة تقدمية وناجحة.

ويؤكد هذا النهج، الذي تمّ تسليط الضوء عليه في المؤتمر الإقليمي الذي نظّمه منتدى سياسات الضمان الاجتماعي الشامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2023، على أهمية التشبيك للتصدي لإصلاحات المؤسسات المالية الدولية ولتعزيز البدائل. ولذلك، يتعيّن على الأطراف الفاعلة العمل على ما يلي:

- تبادل القدرات في مجال الخبرات المضادة لإصلاحات المؤسسات المالية الدولية وزيادة تشارك المعارف، خاصة عبر الاستفادة من التجارب الناجحة في مقاومة إصلاحات المؤسسات المالية الدولية والتعلّم منها. ومن المفيد إجراء عدّة أبحاث لإثبات عدم فعالية أنظمة الضمان الاجتماعي الحالية. إذ يُمكن لذلك أن يُساعد في تغذية تكتيكات المواجهة أمام الرأي العام من قبيل التشهير بالمؤسسات المالية الدولية وفضح تأثيرها على الإصلاحات الجارية على المستوى الوطني. ولتحقيق ذلك، يتعيّن على الأطراف الفاعلة الوصول إلى البيانات أو إنتاجها ممّا يُمكنها من تقديم حجج دامغة تدعم وجهة مقاومتها لمجموعة من إصلاحات المؤسسات المالية الدولية ضمن سياقاتها الوطنية و/أو الإقليمية. ومن الأبحاث الضرورية في هذا السياق تلك التي يدور البحث فيها وتتعلّق ببياناتها (وخاصة الأبحاث التي تستخدم نهجا قائما على حقوق الإنسان) بمسائل من قبيل برامج الضمان الاجتماعي التي تستند إلى الاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل. إذ تعود معظم البيانات المتعلقة بالاختبارات بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل إلى الفترة بين 2011 و2015. وبالإضافة إلى ذلك، يُوجد عنصر بحثي آخر مفقود يتمثّل في البيانات على المستوى الفردي حول الفقر مُتعدّد الأبعاد.

- الاستثمار في الأبحاث المتعلقة بإثبات جدوى التغطية الاجتماعية الشاملة وفائدتها بهدف تطوير مُناصرة مُستندة إلى الأدلة في سياق الترويج للسياسات البديلة، بالإضافة إلى الاستثمار في الأبحاث التي تعتني بالبحث عن مصادر تمويل بديلة للتخلص من التبعية لتمويلات المؤسسات المالية الدولية وتجاوز شروطها. ويشمل ذلك استخدام النماذج النظرية والدراسات

المقارنة، مع الحاجة الملحة إلى أبحاث مُواكبة تستخدم نهجا قائما على حقوق الإنسان.

ويُعدّ التصدي للظلم الضريبي/عدم المساواة الضريبية أمرا بالغ الأهمية على المستويين الوطني والإقليمي، في حين أن تبادل القدرات أمر ضروري لتوسيع نطاق الحيّز المالي ذي المنحى التصاعدي خاصة في سياق تحكمه التدابير التقشفية التي تؤثر سلبا على الإنفاق الاجتماعي.

- تحويل الانتهاكات التي تطال الحق في الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى قضية. إنها معركة يجب كسبها من خلال المناصرة أو حتى التقاضي بشأن مسؤولية الدول والمؤسسات المالية الدولية عن انتهاك الاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تتوقف عن دفع الدول، تحت غطاء المؤشرات المالية، إلى التخلي عن مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وبالمثل، يجب أن تتحمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مسؤولية الدفاع عن حقها في التنمية، والذي يتضمن الحق في تحديد سياسات الضمان الاجتماعي الخاصة بها بمعزل عن تدخلات المؤسسات المالية الدولية. ويمكن أن تشمل الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك اعتماد تكتيكات صدامية تستهدف تأليب الرأي العام من قبيل التشهير بالمؤسسات المالية الدولية وفضحها بسبب انتهاكاتها المستمرة لالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تنظيم الاحتجاجات وإطلاق حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على فشل إجراءات التقشف والنموذج النيوليبرالي. ويمكن أن تشمل أنشطة وحملات المناصرة في هذا السياق كلاً من إصدار بيانات مشتركة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية والقيام بالاحتجاجات في عدة بلدان فضلا عن وضع قائمة بالمطالب المشتركة...

- وضع سرديات مُضادة للنماذج الاقتصادية التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية والترويج لها باعتماد أدوات مُبتكرة بهدف طرح سياسات بديلة قابلة للتطبيق على مستوى الحماية الاجتماعية. إذ إنّ ما يجري حاليا هو صراع بين الأفكار. فقد أصبحت سرديات المؤسسات المالية الدولية الخطابية الرائدة في المنطقة لنجاحها في إقناع الناس والحكومات على حدّ سواء بأنّ بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عاجزة عن تحمّل أعباء أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة. لذلك، فإنّ إظهار جدوى أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة وعرض قصص نجاحها في المنطقة يمكن أن يعيد إحياء المطالب الشعبية المشروعة لمختلف الانتفاضات في منطقتنا والمُنادية بأنظمة حماية اجتماعية أكثر إنصافا وشمولا.

- الترويج للإصلاحات البديلة لإصلاحات المؤسسات المالية الدولية، على جميع المستويات، وذلك من خلال الاستهداف الاستراتيجي لكل من الأطراف الرئيسية في العملية السياسية، صناع القرار، الجمهور، الجهات الفاعلة في نسيج المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية، النقابات والمنظمات العمالية الأخرى، فضلا عن الأحزاب السياسية التقدمية والحركات الاجتماعية المنظمة وغير المنظمة. ويجب أن تشمل هذه الجهود التعاونية أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين لتوفير أرضية للمُناصرة المشتركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تتضمن الأنشطة في هذا السياق الاستدلال بحلول بديلة مقنعة من خلال عرض نماذج نظرية وتبادل تجارب الإصلاح الناجحة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي الترويج للإصلاحات البديلة ضرورة اعتماد نهج بناءة عبر إنشاء قنوات اتصال مباشرة من خلال إصدار بيانات مشتركة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية والقيام بالاحتجاجات في عدة بلدان فضلا عن وضع قائمة بالمطالب المشتركة...

1. على سبيل المثال، يتعاون البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية منذ عام 2016 على مستوى أراضيات الحماية الاجتماعية.
2. آمنة المرناقي. «إلغاء دعم المواد الأساسية: تقشّف الدولة يفتقر المواطنون/ات». انكفاضة، 2 سبتمبر 2022. <https://inkyfada.com/fr/2022/09/02/levee-des-subsidies-de-base-en-tunisie>
3. ندى الطريقي وأماني بن سيك علي، منظومة دعم المحروقات، ورقة تفسيرية رقم 1، المرصد التونسي للاقتصاد، أكتوبر 2022. https://www.economie-tunisie.org/fr/systeme_subventions_carburants
4. «رفع الدعم الكامل عن المحروقات». صحيفة L'Orient-Le Jour، 12 سبتمبر 2022. <https://www.lorientlejour.com/article/1311170/suppression-totale-des-subsidies-sur-lessence.html>
5. وزارة المالية المغربية. «وزارة المالية المغربية». إصلاح نظام التعويضات. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 أكتوبر 2023. <https://www.finances.gov.ma/fr/dpc/compensation/Pages/R%C3%A9forme-de-la-compensation.aspx>
6. أباشي شامامبا، «غاز البوتان والسكر والدقيق: هل سيرفع المغرب الدعم!». مجلة kirfA laicnaniF، 28 ديسمبر 2022. <https://www.financialafrik.com/2022/12/28/gaz-butane-sucre-farine-le-maroc-va-debrancher-les-subsidies>
7. لونا داخ، «البطاقة التمويلية: استجابة للأزمة الاقتصادية في لبنان. ما مدى فعالية برامج التحويلات النقدية؟»، مركز معرفة المجتمع المدني، دعم لبنان، ماي 2022. <https://civilsociety-centre.org/paper/ration-card-response-economic-crisis-lebanon-what-extent-are-cash-transfer-programs-effective>
8. السجل الاجتماعي الموحد: نظام معلوماتي وطني يتيح تسجيل الأسر التي ترغب في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي واستهدافها بناء على مؤشر اجتماعي واقتصادي لكل أسرة.
9. بسبب الأزمة المالية في لبنان وانهيار الليرة اللبنانية، انهارت قيمة أجور العاملين بالقطاع العام مما دفع حتى المؤسسات النيوليبرالية مثل صندوق النقد الدولي إلى الدعوة إلى تقديم الدعم المالي لهم.
10. مجموعة البنك الدولي. «بيان مشترك لرئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم والمدير العام لمنظمة العمل الدولية غاي رايدر». البنك الدولي، 26 جوان 2015. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/06/30/joint-statement-world-bank-group-president-ilo-director-general-guy-ryder>
11. المفوضية السامية لحقوق الإنسان: لمحة عن الحق في الضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/socialsecurity/2022-10-07/One-pager-social-protection-Socialsecurity.pdf>
12. «رصد الحماية الاجتماعية». منظمة العمل الدولية | منصة الحماية الاجتماعية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أوت 2023. <https://www.social-protection.org/gimi/ShowWiki.action?id=3426>
13. منظمة العمل الدولية، «الحماية الاجتماعية». منظمة العمل الدولية | منصة الحماية الاجتماعية. تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 أكتوبر 2023. <https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=19>
14. يشمل ذلك الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، تونس والمغرب.
15. موجز لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2021-2022: تأثير النزاع في أوكرانيا على اقتصادات البلدان العربية، 2022، الإسكوا: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/survey-december2022-en.pdf>
16. منظمة العمل الدولية، نحو أرضية حماية اجتماعية في لبنان: السياسات المتاحة والتكلفة المقدرة للمنح الاجتماعية المرتبطة بدورة الحياة، مذكرة سياسات، مارس 2021. <https://www.social-protection.org/gimi/RessourcePDEaction?id=57582>
17. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. <https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPF-Smoke-and-Mirrors-compressed-1.pdf>. IFIs-270422- الصفحة العاشرة.
18. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق

- الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPE-Smoke-and-Mirrors-compressed_1.pdf. IFIs-270422- الصفحة ii.
19. البنك الدولي. مجموعة البنك الدولي تمديد استراتيجيتها الحالية في مصر لمدة عامين. بيان صحفي. أبريل 2019. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/30/world-bank-group-to-extend-current-strategy-in-egypt-to-main-tain-momentum-on-reforms>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 أوت 2023.
20. البنك الدولي، تكامل سياسات الحماية الاجتماعية والعمل في تونس: بناء الأنظمة والارتباط بالوظائف، مذكرة سياسات، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ 6 ديسمبر 2022، الصفحة 38.
21. صندوق المعونة الوطنية، مشروع التحويلات النقدية الطارئة في الأردن، التقييم الاجتماعي السريع، الحكومة الأردنية، اليونيسف، <https://documents1.worldbank.org/curated/en/950581604948526387/pdf/Environmental-and-Social-Impact-Assessment-Jordan-Emergency-Cash-Transfer-COVID-19-Response-Project-P173974.pdf>. الصفحة 37.
22. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPE-Smoke-and-Mirrors-compressed_1.pdf. IFIs-270422- الصفحة 17.
23. يتم صرف برامج التحويلات النقدية في تونس ولبنان إلى رب الأسرة، وهو الزوج أو الأب، ما لم تكن المرأة مطلقة أو أرملة.
24. كارولين كريادو بيريز. النساء غير الميراثيات: فضح تحيز البيانات في عالم مُصمم للرجال. أبرامز، 2019.
25. المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.
26. مؤسسة فريدريش إيبيرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلا غطاء: دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعية-دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب، 2023. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19788.pdf>.
27. المرجع السابق. الصفحة 35.
28. صلاح الدين مخلوف، الصندوق العام للتعويض، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ماي 2017 <https://inkyfada.com/wp-content/uploads/2018/09/caisse-g%C3%A9n%C3%A9rale-compensation-inkyfada.pdf>. الصفحة 11.
29. عبد التواب بركات. «التلاعب بدعم الخبز: تحويل الدعم من العيني إلى النقدي». المعهد المصري للدراسات. 26 أبريل 2022. <https://en.episs-eg.org/ùanipulation-of-bread-subsidy-shift-from-in-kind-to-cash-subsidy>.
30. رنا حسني ورشا رمضان. «دعم الغذاء أو التحويلات النقدية: تأثير إصلاح دعم الغذاء على الأسر المصرية». New Medit XVII، العدد الثالث (2018): 9-22. <https://doi.org/10.30682/nm1803b>.
31. المرصد التونسي للاقتصاد، مفاجأة في محطات الوقود: زيادة جديدة في أسعار المحروقات. أكتوبر 2022. <https://www.economie-tunisie.org/ar/surprise-a-la-pompe-AR>.
32. سلمى حسين، المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.
33. مؤسسة فريدريش إيبيرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلا غطاء: دور صندوق النقد في تقليص الحماية الاجتماعية-دراسات حالة من تونس والأردن والمغرب، 2023. <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19788.pdf>. الصفحة 116-117.
34. منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة المغربية، تحليل أوجه عدم المساواة في مجال الصحة في المغرب، 2022. [https://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2022/Rapport%20Analyse%20iniquite%20en%20sante%20au%20Maroc%20\(1\).pdf](https://www.sante.gov.ma/Publications/Etudes_enquete/Documents/2022/Rapport%20Analyse%20iniquite%20en%20sante%20au%20Maroc%20(1).pdf). الصفحة 24.
35. سحر مشماش وحسام شمام، التقشف: المرض المزمن للصحة العمومية، البوصلة، 2022.
36. أولغا جبيلي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المرصد التونسي للاقتصاد، مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، ندوة افتراضية: إصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأنظمة الضمان الاجتماعي، 27 جويلية 2023.

37. إيلي بو سناية وكارولا شامية. نظام الرعاية الصحية الهش في لبنان: دق ناقوس الخطر بشأن انهياره المحتمل. مجلة اقتصاديات الصحة 13، 21 (2023). <https://doi.org/10.1186/s13561-023-00435-w>
38. البنك الدولي. «الإنفاق من المال الخاص على الرعاية الصحية (من إجمالي النفقات الجارية على الرعاية الصحية) -الأردن، لبنان، تونس، المغرب، جمهورية مصر العربية، العالم.» البيانات المفتوحة للبنك الدولي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 أكتوبر 2023 <https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=JO-LB-TN-MA-EG-1W>
39. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPF-Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed_1.pdf
40. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPF-Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed_1.pdf الصفحة ii.
41. سارينا د. كيد «دخان ومرايا: دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشكيل سياسة الضمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبريل 2022. https://isspt-mena.com/wp-content/uploads/2023/04/ISSPF-Smoke-and-Mirrors-IFIs-270422-compressed_1.pdf الصفحة ii.
42. ماريو غيوري وفابيو فيراس سواريس. «الحماية الاجتماعية الشاملة في تونس: مقارنة نجاعة دعم الغذاء والطاقة وفعاليتها من حيث التكلفة مع البرنامج العالمي المقترح لبدل إعالة الطفل.» مراجعة الضمان الاجتماعي الدولي، المجلد 71، العدد 2 (2018): 19-37. <https://doi.org/10.1111/issr.12164>
43. مهدي بن براهيم، شيا ماكلاناهان، كلارا ديكامبس وسيلفيا ناستاسي. «تغيير النموذج: بناء نظام ضمان اجتماعي شامل ومرتبطة بدورة الحياة في تونس.» منتدى سياسات الضمان الاجتماعي الشامل، جوان 2022. https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2022/07/Tunisia-Shifting-the-paradigm_v4-1.pdf

الملحق 1:

مصادر توصيات المؤسسات المالية الدولية

شبكات الأمان الاجتماعي المُوجَّهة	لبنان	مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي. «300 مليون دولار للتوسع في دعم الأسر اللبنانية الفقيرة والأكثر احتياجا وتعزيز نظام تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي». البنك الدولي، 27 جوان 2023. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/25/us-300-million-to-scale-up-support-to-poor-and-vulnerable-lebanese-households-and-strengthen-social-safety-net-delivery
شبكات الأمان الاجتماعي المُوجَّهة	مصر	مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي. «تمويل جديد من البنك الدولي لتدعيم برنامج الحماية الاجتماعية الرائد في مصر». البنك الدولي، 23 ديسمبر 2022. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/12/23/new-world-bank-financing-will-expand-and-strengthen-egypt-s-flagship-social-protection-program
شبكات الأمان الاجتماعي المُوجَّهة	تونس	مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي. «تونس: البنك الدولي يوافق على تقديم 300 مليون دولار لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للأطفال والأسر الأكثر احتياجا». البنك الدولي، 31 مارس 2021. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/03/31/tunisia-world-bank-funds-us-300-million-to-consolidate-social-safety-nets-for-children-and-poor-households
شبكات الأمان الاجتماعي المُوجَّهة	الأردن	اليونيسف (أوت 2020) الاستجابة الوطنية للحماية الاجتماعية في الأردن خلال جائحة كورونا، https://www.unicef.org/jordan/media/3921/file/Jordan%E2%80%99s%20National%20SP%20Response%20During%20COVID-%20UNICEF%20%20ISF.pdf
خفض الدعم	المغرب	كريستالينا غورغييفا، «كلمة المدير العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا بالمنتدى السابع للمالية العامة في الدول العربية». صندوق النقد الدولي، 12 فيفري 2023. https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/02/10/imf-managing-director-kristalina-georgieva-re-marks-at-the-seventh-arab-fiscal-forum
تونس	تونس	أيوب منزلي. «اتفاق صندوق النقد الدولي مع تونس: منظومة الدعم الحكومي في خطر». معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 21 ديسمبر 2022. https://timep.org/2022/12/21/tunisia-imf-deal-the-countrys-subsidies-under-threat/#:~:text=The%20IMF%20made%20energy%20and,phasing%20out%20%E2%80%9Cwasteful,%E2%80%9D%20subsidies
خفض الدعم	مصر	توماس كلايس (2023)، مصر، صندوق النقد الدولي ونهج الدعم الثلاثة: النهج الشامل ونهج الاستهداف الذاتي ونهج الاستهداف، المكتب الإقليمي لمؤسسة فريدريش إيبرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/20432.pdf
خفض الدعم	الأردن	صندوق النقد الدولي. «خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع الأردن بشأن المراجعة الخامسة للأداء في ظلّ تسهيل الصندوق المُمدّد». صندوق النقد الدولي، 15 نوفمبر 2022. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/11/15/pr22383-imf-staff-reach-staff-level-agreement-with-jordan-on-the-review-under-the-eff
خفض الدعم	لبنان	صندوق النقد الدولي، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 23/237، لبنان، مشاورات المادة الرابعة لعام 2023، جوان 2023. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/06/28/Lebanon-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-535372
احتواء فاتورة الأجور	الأردن	صندوق النقد الدولي، الأردن: مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 وطلب ترتيب موسّع في إطار تسهيل الصندوق المُمدّد-بيانات صحفية وتقارير الخبراء والبيان الصادر عن المدير التنفيذي المناوب للأردن، أفريل 2020 https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/10/Jordan-2020-Article-IV-Consultation-and-Request-for-an-Extended-Arrangement-under-the-49325
احتواء فاتورة الأجور	تونس	قيس عطية وسحر مشماش، عقد من التشف، البوصلة، 2022. https://www.albawsala.com/en/publications/20225529

احتواء فاتورة الأجور	مصر	صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 14/18، جمهورية مصر العربية مشاورات المادة الرابعة لعام 2017، المراجعة الثانية بموجب الترتيب الموسع في ظلّ تسهيل الصندوق الممدّد، وطلب إدخال تعديلات على معايير الأداء بيان صحفي، تقرير الخبراء والبيان الصادر عن المدير التنفيذي لجمهورية مصر العربية، 2018. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2018/cr1814.ashx
احتواء فاتورة الأجور	المغرب	صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 42/23، المغرب، مشاورات المادة الرابعة لعام 2022 - بيان صحفي وتقرير الخبراء، 2023. صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 23/21، المغرب، مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 - بيان صحفي وتقرير الخبراء وبيان المدير التنفيذي للمغرب.
سوق العمل	الأردن	صندوق النقد الدولي، الأردن: مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 وطلب ترتيب موسّع في إطار تسهيل الصندوق الممدّد-بيانات صحفية، تقرير الخبراء وبيان المدير التنفيذي المناوب للأردن، أفريل 2020. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/10/Jordan-2020-Article-IV-Consultation-and-Request-for-an-Extended-Arrangement-under-the-49325
إصلاح منظومة التقاعد	تونس	مشاورات المادة الرابعة لعام 2017، المراجعة الثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدّد، وطلب الإعفاء من عدم مراعاة معايير الأداء، وإعادة تحديد مراحل النفاذ. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2018/120/article-A001-en.xml
إصلاح منظومة التقاعد	المغرب	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. «إصلاح قطاع التقاعد». تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أوت 2023. https://www.acaps.ma/fr/supervision/retraite/projets-en-cours/reforme-du-secteur-de-la-retraite صندوق النقد الدولي. «المغرب-خبراء الصندوق يجرون مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 ومناقشات المراجعة الأولى بمقتضى اتفاق «خطّ الوقاية والسيولة». 1 ديسمبر 2016. https://www.imf.org/fr/News/Articles/2016/12/01/PR16533-Morocco-IMF-Staff-Completes-2016-Article-IV-Consultation-First-Review-of-PLL
إصلاح منظومة التقاعد	الأردن	صندوق النقد الدولي، الأردن: مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 وطلب ترتيب موسّع في إطار تسهيل الصندوق الممدّد-بيانات صحفية وتقارير الخبراء والبيان الصادر عن المدير التنفيذي المناوب للأردن، أفريل 2020 https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/10/Jordan-2020-Article-IV-Consultation-and-Request-for-an-Extended-Arrangement-under-the-49324



المركز التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie



contact@economie-tunisie.org



www.economie-tunisie.org



21, Rue du Niger - 1002 Tunis belvedere - Tunisia



www.facebook.com/ObsTunEco



(+216) 36 329 939